

# الميثاق الثاني مشروع "التعليم الثانوي"

111,4  
مليون دولار

يهدف مشروع "التعليم الثانوي"، الذي رصد له غلاف مالي يناهز 111,4 مليون دولار، إلى تعزيز قابلية تشغيل الشباب من خلال تحسين جودة وملاءمة برامج التعليم الثانوي (الإعدادي والتأهيلي) وضمان الولوج المنصف لهذا التعليم. ويتمحور هذا المشروع، الذي تمت صياغته بشكل متناغم مع الرؤية الاستراتيجية 2030-2015 لإصلاح منظومة التربية والتكوين في المغرب والذي يتم تنفيذه بتعاون وثيق مع وزارة التربية الوطنية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين المعنية، حول ثلاثة مكونات رئيسية، هي كالتالي:



بلورة نموذج مندمج لتحسين مؤسسات التعليم الثانوي تحت مسمى "ثانوية التحدي"، بهدف الرفع من فعالية وأداء هذه المؤسسات، من خلال الارتكاز على دعامة "مشروع المؤسسة المندمج"، باعتباره آلية يتم تطويرها بشكل تشاركي بغية تحسين التعليمات والنتائج المدرسية. ويتم تنزيل هذا النموذج على مستوى 90 مؤسسة للتعليم الثانوي، تتوزع على ثلاث جهات: طنجة-تطوان-الحسيمة، وفاس-مكناس، ومراكش-آسفي. وهكذا، ستستفيد كل مؤسسة مستهدفة من دعم مندمج يهتم تقوية استقلاليتها الإدارية والمالية، وتشجيع اعتماد منهج تربوي يتمحور حول التلميذ، وتحسين المحيط المادي للتعليمات بفضل إنجاز عمليات إعادة تأهيل ملائمة للبنيات التحتية المدرسية وتوفير التجهيزات الضرورية للابتكار البيداغوجي. ويهدف دعم وضمان استدامة التدخلات المبرمجة برسم هذا المكون، يساهم "صندوق الشراكة للتعليم من أجل قابلية التشغيل"، الذي خصص له غلاف مالي يناهز 4,6 مليون دولار، في تمويل أنشطة مبتكرة (الدعم المدرسي، والتكوين في المهارات الحياتية، والأنشطة الموازية، إلخ.) تساهم بشكل كبير في تجويد التعليمات، من خلال عقد شراكات بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية. فضلا عن ذلك، سيتم، في إطار هذا المكون، تعزيز قدرات الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية المعنية بغية ضمان قيادة وتنسيق أفضل لتنفيذ مشروع "التعليم الثانوي".



تعزيز نظام تقييم تعليمات التلاميذ ونظام المعلومات "مسار": يهدف مكون "تعزيز نظام تقييم تعليمات التلاميذ" إلى دعم وزارة التربية الوطنية والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي قصد تطوير وتخطيط وتنفيذ تقييمات وطنية دقيقة، بما في ذلك "البرنامج الوطني لتقييم التعليمات"، والإعداد لمشاركة المغرب في مختلف التقييمات الدولية، وخاصة "البرنامج الدولي لتقييم التلاميذ" الذي تشرف عليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما يهدف هذا المكون إلى تطوير أدوات جيدة وفعالة لتقييم التعليمات، وتفعيل آليات استثمار نتائج مختلف هذه التقييمات في صنع القرار وأجرائه ميدانيا. وفيما يخص تعزيز نظام المعلومات "مسار"، يهدف هذا المكون إلى دعم وزارة التربية الوطنية لتطوير هذا النظام، بما يضمن إدماجه فعليا وكذا تنزيله بشكل أفضل على مختلف المستويات المركزية والجهوية والإقليمية والمحلية. كما يهدف هذا المكون إلى تحسين هذا النظام على المستويات الوظيفية والتقنية والحكامة، بغية ضمان تدبير فعال للمنظومة التربوية.



دعم وزارة التربية الوطنية في بلورة مقاربة جديدة لإصلاح وصيانة البنيات التحتية والتجهيزات المدرسية: من شأن هذه المقاربة الجديدة، التي ستضمن صيغا جديدة للشراكة مع القطاع الخاص، وكذا تخطيطا أفضل في هذا المجال، أن تحدد بشكل واضح أدوار ومسؤوليات الفاعلين المعنيين. ويرتقب لاحقا تعميم هذه المقاربة، التي تدمج مفهوم الصيانة في بعده الوقائي والعلاجي، بعد تجربته على مستوى مؤسسات التعليم الثانوي المستفيدة من تنزيل نموذج "ثانوية التحدي".